لماذا نحب مصر ونخشى عليها؟

علي البداح

«الإخوان المسلمون» ثبت الآن بالدليل القاطع أن قياداتهم لا يقلون سوءاً عن الإنكليز، وأنهم منفذون الآن لسياسات الدول الغربية للسيطرة والهيمنة على مقدرات الأمة، وانكشفت ادعاءاتهم التي خدعوا بها الناس أنهم دعاة دين وصلاح، واتضح أنهم دعاة سلطة ومال ومنفذون لخطط استعمارية تسعى إلى تفتيت الأمة العربية.

مصر كانت وستظل إلى الأبد مصدر الأمان للأمة العربية ما دام حكمها وطنياً عربياً خالصاً، وقد حاول الاستعمار بكل أشكاله إخضاع هذا البلد بكل الطرق، وتم احتلاله من الفرنسيين والإنكليز وتناوبت عليه قوى كان هدفها الأول ليس مصر وحدها إنما التحكم في كل أرجاء الوطن العربي. فسقوط مصر تحت أي قوى سيئة ضرب لكل الوطن العربي وسيطرة على مقدراته ونجاح مصر في تشكيل نظام وطني عربي فيه رفع لشأن الأمة وحماية لمستقبلها. ولذلك نهتم بمصر وندعمها لكي تتخلص من الإنكليز في الخمسينيات وللتخلص من الصهيونية سابقاً ولاحقاً من قوى الظلام التي تمثلت بتولي "الإخوان المسلمين" إدارتها.

و"الإخوان المسلمون" ثبت الآن بالدليل القاطع أن قياداتهم لا يقلون سوءاً عن الإنكليز، وأنهم منفذون الآن لسياسات الدول الغربية للسيطرة والهيمنة على مقدرات الأمة. وانكشفت ادعاءاتهم التي خدعوا بها الناس أنهم دعاة دين وصلاح، واتضح أنهم دعاة سلطة ومال ومنفذون لخطط استعمارية تسعى إلى تفتيت الأمة العربية إلى دويلات أصغر مما تم تقسيمه في نهاية الحرب العالمية الثانية وقبلها بقليل.

ومصر تمر الآن بمحنة بعد أن قرر الغرب أن وجودها موحدة وقوية سيجهض خطط التفتيت المطلوبة لإشغال الشعوب العربية في حروب طائفية وترك الفرصة لإسرائيل تلعب في المنطقة كما تشاء. وعلينا أن نساند الشعب العربي المصري بكل إمكاناتنا ليقوم بها نظام وطني يحفظ مصر من السقوط والتجزئة، ويقيم فيها العدل والأمان وكرامة العيش. علينا أن نسعى وبكل الوسائل إلى دعم مصر مالياً وسياسياً واجتماعياً وفي كل المحافل الدولية حتى يرى العالم أهميتها بالنسبة إلى كل الشعوب العربية وليس لمصر وحدها. ويجب على حكوماتنا أن تنتبه لمؤامرات الغرب وتقف سداً منيعاً أمام سقوط مصر وتواجه الضغوط الأجنبية وتبريراتها. حتى هذه اللحظة فإن معظم حكومات مجلس التعاون اتخذت الخطوات السليمة بهذا الاتجاه ونأمل ألا تتراجع أو تتخاذل أمام الضغوط.

ولعل الخطوة الأولى التي يجب على الناس اتخاذها هو الامتناع عن دفع زكواتهم وصدقاتهم وتبرعاتهم عن طريق الأحزاب الإسلامية ممثلة في جمعياتها الخيرية، فقد اتضح مدى الغش الذي تم خلال السنوات الطويلة، وأن هذه الأموال ما كان يصل إلى المحتاجين منها إلا اليسير ولخدمة أغراض هذه الأحزاب وسياساتها وأهدافها، وأن مجمل التبرعات كانت تصب في بناء قوة هذه الأحزاب السياسية والعسكرية وإعداد جحافل الإرهاب في كل مكان.

بل يتضح الآن أننا كنا نمول منظمات إرهابية تنفذ خططاً تخريبية لمصلحة الغرب والطامع الأجنبي. علينا وقف التبرعات لهؤلاء وقد يكون من المفيد إعادة تشكيل اللجنة الشعبية العليا لجمع التبرعات التي بدأت لدعم ثورة الجزائر وقتها ووضع نظام يكفل عدم توجيه هذه التبرعات لغير مصلحة الأمة العربية، أو التبرع المباشر لمصر عبر الصناديق التي تم إنشاؤها لهذا الغرض.

أما الشباب، فإن عليهم مواجهة ادعاءات القوى الفاسدة من الإسلاميين وأسيادهم الغربيين بالحجة، وكشف المستور عبر أجهزة التواصل الاجتماعي ليرى الناس في الداخل والخارج خطورة الدور الذي تقوم به الدول الطامعة في وطننا العربي ودور أتباعهم من الأحزاب الدينية في تمزيق أوصال الأمة.

مصير مصر مصيرنا ويجب ألا نبخل بأي جهد لحمايتها وحمايتنا.

الوضع الاتحادي بين دول الخليج العربي

أ. د. محمد جابر الأنصاري *

من الطبيعي أن إيران لا تريد اتحاداً عربياً بين دول الخليج العربي يضاف إليه دعم من اليمن والأردن والمغرب، وعلينا أن نتوقع مقاومة إيرانية، سياسية أو دبلوماسية، أو حتى عسكرية حيال محاولتنا هذه.

لنبدأ القصة من بدايتها:

الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود يدعو إلى الانتقال من مرحلة التعاون بين دول الخليج العربي إلى مرحلة الاتحاد مجابهةً للتحديات الراهنة التي تمر بها تلك الدول. وكان الملك حمد بن عيسى آل خليفة الوحيد الذي أيد الملك عبدالله بين قادة دول المجلس.

بعضهم تكلم وبعضهم صمت ولم ينبت ببنت شفة طوال الجلسة، ثم حدثت اتصالات حثيثة بين دول المجلس قادتها المملكة العربية السعودية، وتغيرت المواقف... مع مرور الوقت، ففي الكويت تنامى تيار وحدوي بين نخبة من شبابها، خصوصاً أن ذكرى الغزو الصدامي ما زالت ماثلة في الأذهان، والعراق لم يستقر بعد، هذا بالإضافة إلى المخاطر الإيرانية التي تلوح في الأفق.

والأهم من ذلك كله أن الحلف القطري-العماني لم يعد فاعلاً ضد الاتحاد، وينص ميثاق الاتحاد على أن الهدف توحيد دول المجلس، فكيف لم تقرأ القيادة العمانية هذه الفقرة.

وقد جرت العادة أنه عندما تتخذ قطر موقفاً فإن سلطنة عمان تسارع إلى دعمه، ويقف البلدان الموقف ذاته في أغلب الأحيان.

ولكن ما حدث في حالة الاتحاد أن وزير الشؤون الخارجية بسلطنة عمان أدلى بحديث ضد فكرة الاتحاد... ولم ترد قطر ولم تدعمه.

أما البحرين، فإنها قيادة وشعباً مع فكرة الاتحاد، وقد تحول رئيس مجلس الوزراء البحريني الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة إلى داعية للاتحاد، ولا تمر مناسبة إلا يحث على الاتحاد ويشيد بفكرته.

ودولة الإمارات العربية المتحدة، التي تأسست على رؤية زايد بن سلطان آل نهيان، لا يمكن أن تقف ضد أي رؤية أخرى للاتحاد في أي موقع من جزيرة العرب، وبالتالي فهي دولة اتحادية.

وفي اليمن، توصلت الأطراف المعنية، إلى تصور فدرالي بين شمال اليمن وجنوبه، باشر فيه الرئيس هادي وبتأييد من السعودية ودول المجلس، بعكس الحالة الأولى التي فرض فيها الرئيس السابق لليمن الاتحاد بالقوة.

وفي الأردن، لا تبدي القيادة الأردنية أي مقاومة لفكرة الاتحاد، والأردن إذا دخل في الاتحاد انحلت الكثير من مشاكله، والمغرب يريد الحفاظ على هويته العربية الإسلامية وعلى خطه المالكي السني، وهو بانضمامه إلى الاتحاد الخليجي يقرب المسافات بين الوطن العربي.

هذه الدول المرشحة للدخول في الاتحاد، كلها دول ملكية وراثية منسجمة من هذه الناحية، ومن الطبيعي أن إيران لا تريد اتحاداً عربياً بين دول الخليج العربي يضاف إليه دعم من اليمن والأردن والمغرب، وعلينا أن نتوقع مقاومة إيرانية، سياسية أو دبلوماسية، أو حتى عسكرية حيال محاولتنا هذه.

ومن المنتظر عقد قمة اتحادية استثنائية في الرياض، بإشراف الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وسيتضح عندئذ إن كانت هذه الافتراضات والتوقعات واردة أم لا.

وعلى مسمع قادة المجلس نكرر الآية الكريمة: "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا".

وإذا تأملنا في الوحدة الأوروبية نجد أن كل دولة احتفظت بسيادتها ودخلت الوحدة في الوقت ذاته... أليس هذا ما نتطلع إليه؟

* أكاديمي ومفكر من البحرين

تسعد صفحة «إضافات» الأسبوعية التي تصدر كل يوم سبت، أن تحتضن ردود القراء وتعليقاتهم وآراءهم وصورهم المرسلة إلى العنوان الإلكتروني edhafat@aljarida.com على أن ترد تعليقات القراء مرفقة ببيانات الاتصال الخاصة بالمرسل، ونشدد على أنه لن يلتفت إلى الرسائل المجهولة المصدر أو تلك المتضمنة لآراء تتنافى مع الموضوعية والمهنية انطلاقا من دور «الجريدة» ونهجها الرامي إلى إعلاء قيم حرية التعبير عن الرأي بحياد وموضوعية وتوازن.

الأغلبية الصامتة: أحلام صغيرة

إبراهيم المليفي
mulaifi70@gmail.com

أحلم بمنتزه وطني وسط الصحراء حيث يجد الناس فيه مكاناً لقضاء أوقات فراغهم والطيور المهاجرة والمقيمة ملاذاً آمنا لأعشاشها وسيجد أصحاب المشاريع الصغيرة فرصاً متجددة للاستفادة من ذلك المكان.

عبارة تتكرر عندما تتشابك خيوط الأحداث الجسام "مو وقته"، وأيضا عندما تطرح الأفكار نفسها والمبادرات مع النتائج نفسها بسبب تكرار الأسباب نفسها والأشخاص أنفسهم! لدرجة أن الناس باتت تخشى على المشاريع وأعمال التطوير لبعض القطاعات من الفشل والضياع في مسارات "الدودة" المستندية والفساد، لأنهم شاهدوا بأم أعينهم مبنى جامعة الكويت الذي "يتبخر" كل ثلاثة أشهر بأعواد الخشب المحترق، ومستشفى جابر واستاد جابر ومحطة مشرف وغيرها.

وفي مثل هذا الجو المشغول بكل شيء إلا العمل والإنجاز، يحق لي أن أسأل: هل يجوز أن نحلم؟ حتى أحدد أي نوع من الأحلام أقصد وليس حلم "سند" بمسرحية "على هامان يا فرعون"، أعني الأحلام غير السياسية وتطوير النظام الديمقراطي في الكويت لأنها "بالحفظ والصون"، حكومة تقدمية مدنية وبرلمان شرس بقيادة شابة وطموحة ومعارضة عقلانية يقودها النائب علي الراشد.

أحلام مثل نقل عاصمة دولة الكويت إلى موقع آخر ينسجم مع التطورات العمرانية والانتشار السكاني في المستقبل البعيد، تحديد وظيفة جزيرة فيلكا هل هي مرسى للسفن العابرة أو حقل لزراعة الخيار والطماطم أو جزيرة سياحية تعزز مفهوم السياحة الداخلية، بصراحة حلمي لفيلكا هو بين أمرين لا ثالث لهما؛ إما مشروع إسكاني ضخم ومحترم وخدمات متكاملة وعصرية لأهلها أو تحويلها إلى منتجع سياحي ذي مردود اقتصادي معتبر للدولة والقطاع الخاص، وباب رزق فيه مئات الفرص الوظيفية.

ألا يحق لي أن أحلم بكويت منفتحة على العالم بلا تأشيرة دخول خصوصاً لمن هم في غنى عن العمل لدينا والاختباء في غياهب "كونتية" جليب الشيوخ، أحلم بدار أوبرا أعلم أن "الناس بتتكلم عليها"، ولكنه كلام بدون دليل وما أراه هو أن الدولة ما زالت تفتقد مكانا يصلح لافتتاح المهرجانات الكبرى وتكريم الشخصيات المميزة ومخاطبة حشد كبير من الناس في مكان يتسع لهم برحابة، أحلم بالمنتزه الوطني وسط الصحراء، حيث يجد الناس فيه مكاناً لقضاء أوقات فراغهم والطيور المهاجرة والمقيمة ملاذاً آمنا لأعشاشها وأفراخها، وسيجد أصحاب المشاريع الصغيرة فرصاً متجددة للاستفادة من ذلك المكان.

إن المنتزه القومي الذي أحلم فيه ليس بقعة خضراء والسلام، لكنها أرض خضراء كبيرة أسوارها خطوط من أشجار النخيل، وجميع الأشجار التي تتحمل طقس الكويت الحار وتتوسطها بحيرة من الماء العذب، هذا المنتزه يعيد إحياء مشروع الحزام الأخضر لوقف التصحر وتخفيف حدة الطوز المتزايدة كل عام.

لقد تجنبت ذكر الأحلام السياسية لانتشارها وكثرة تداولها، واكتفيت بما لا يتداخل مع الشأن السياسي رغم يقيني أن الأحلام الصغيرة قبل الكبيرة لا بد أن تعبر من خلال بوابة السياسة، إن الأحلام تفرض نفسها في الوقت الذي تختاره هي ولا تعرف مقولة "مو وقته"، وما علينا سوى البوح بها مهما كنا يائسين لأن الأحلام لا تموت وقد يأتي من بعدنا من يمتلكون فرصة أفضل لتحقيقها، تذكروا قصة وصول الإنسان إلى القمر وتأميم قناة السويس، فستكتشفون أن أحلامي السابقة صغيرة جداً.

مزيد من إبر التخدير

حسن مصطفى الموسوي
halmousawi@yahoo.com

من الضروري عند تشخيص أي مرض أن يتم صرف الدواء المناسب حتى يتحقق الشفاء، لكن كيف لمصاب بالإنفلونزا (مثلاً) أن يشفى من مرضه إن صرف له الطبيب دواءً لعلاج آلام البطن؟! هذه الحالة تنطبق على مجلس الأمة عند محاولة علاجه للقضية الإسكانية، عبر القوانين التي يتبناها وآخرها زيادة دعم المواد الإنشائية إلى 30 ألف دينار.

فللمرة الألف نقول إن الأزمة الإسكانية ليس سببها قلة السيولة بل قلة العرض وزيادة الطلب، ولن تحل هذه الأزمة دون حل هذه المعضلة، أما محاولة حل مشكلات البلد بضخ المزيد من الأموال في جيوب المواطنين فما هي إلا "إبر تخدير" وتأجيل للحلول الجذرية لتلك المشاكل، بل تعقيدها أكثر، وقد رأينا كيف أن فوضى زيادة الكوادر ورواتب موظفي الدولة لم توقف سخط المواطنين بل زادته بسبب غياب العدالة والمساواة في الزيادات إضافة إلى ارتفاع التضخم، وهو أمر طبيعي جداً في ظل القواعد التي تحكم اقتصاد البلد.

طبعاً الأسطوانة المشروخة لمؤيدي الزيادات هي: لماذا يحرم المواطن من خيرات بلده ما دام الفساد مستشرياً والسرقات في ازدياد والتجار يزدادون ثراء؟ وهذا لعمري منطق أعوج في التفكير. نعم هناك فساد في المناقصات والأوامر التغييرية وتبذير وإسهال في الصرف من مؤسسات الدولة، لكن هل يبرر ذلك استنزاف المواطنين للمال العام دون وجه حق؟ وكيف تستقيم شكوى الناس من الفساد بينما يطالبون بغرف المزيد من ثروات البلد فقط نكاية بذلك الفساد؟ وألا يعد تناقضاً أن يشتكي الناس من الفساد الحكومي وهم ينتخبون نواباً فاسدين يغطون على ذلك الفساد؟! ومن قال أصلاً إن الزيادات في الدعم إضافة إلى بدل الإيجار وعلاوات الأولاد تفيد المواطن أصلاً؟! فمشكلة الناس أنها لا تعي أن الاقتصاد مثل الرياضيات (1+1=2)، ومن أبسط الأسس الاقتصادية أن زيادة السيولة بدون زيادة في الإنتاج تعني حتمية زيادة التضخم، وقد رأينا ذلك بشكل جلي في ارتفاع إيجارات الشقق وبقية السلع لأن تسعير أي سلعة أو خدمة لا يرتبط بتحقيق هامش ربح معين بقدر ما يتعلق بالقدرة الشرائية للناس وقابليتهم للصرف على تلك السلع والخدمات. وإذا ما استمر هذا البذخ في الصرف من المال العام بحجة فساد البلد، فإن العجز في الميزانية العامة قادم لا محالة وسيكون أول الضحايا هم الناس المعتمدون على رواتب الحكومة وليس التجار وأصحاب الثروات الطائلة.

إن تبني مجلس الأمة لسلسلة من القوانين التي فيها تكلفة مالية كبيرة للدولة هو تصرف خاطئ وغير مسؤول وسيزيد من الفساد الذي يشتكي منه الناس، فكلما زادت إبر التخدير ومظاهر الترف زادت الرشوة والسرقات على أعلى المستويات، ولا يمكن مواجهة الوضع الفاسد إلا بمزيد من تحمل المواطنين للمسؤولية ووقف تعاطي إبر التخدير هذه. وهذا هو السبيل الوحيد لإجبار المواطن على حسن اختياره لمن يمثله في مجلس الأمة، وهو مفتاح إيقاف الفساد الحكومي، "فكما تكونوا يولى عليكم".

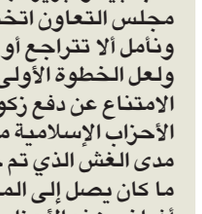

تركيا والانقلاب البيروقراطي الفاشل

إرتان آيدين *

عموم الأمر، لابد أن يكون الجدال بشأن حركة غولن بمنزلة فرصة لتوضيح العلاقة بين الدين والسياسة، في حين يعمل على تذكير عامة الناس في تركيا- والبلدان ذات الأغلبية المسلمة في مختلف أنحاء المنطقة- بالقيم الديمقراطية الأساسية التي مكنت تركيا من التطور والازدهار.

صَعَّد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في الآونة الأخيرة من حِدة استجابة حكومته لتحقيقات الفساد التي أرقت البلاد منذ ديسمبر بإعادة هيكلة قيادات السلطة القضائية والشرطة. لكن من الخطأ أن ننظر إلى هذا باعتباره معركة بين السلطتين التنفيذية والقضائية، أو محاولة للتغطية على الاتهامات التي أدت إلى استقالة ثلاثة وزراء. فالقضية هنا تدور حول استقلال سلطات إنفاذ القانون وحيدتها. والواقع أنه في وسط اتهامات بشأن أدلة ملفقة يقول أردوغان الآن إنه لا يعارض إعادة محاكمة كبار الضباط العسكريين المدانين بالتخطيط للإطاحة بحكومته.

وتعكس التطورات الأخيرة اتساع هوة الخلاف بين حكمة أردوغان وحركة غولن بقيادة فتح الله غولن، وهو الواعظ الإسلامي الذي يقيم حالياً في المنفى باختياره في مدينة بالقرب من فيلادلفيا في الولايات المتحدة. كانت حركة غولن من الكيانات المهمة الداعمة لحزب العدالة والتنمية الحاكم وجهوده الرامية إلى ترسيخ السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية خلال أول ولايتين لحزب العدالة والتنمية في السلطة. ولكن يبدو أن الحركة تخطط الآن لانقلاب على السلطة.

والواقع أن العديد من أعضاء السلطة القضائية والشرطة المرتبطين بموجة اتهامات الفساد الموجهة إلى مسؤولين حكوميين ورجال أعمال وأفراد من أسر الساسة متصلين بحركة غولن. وما بدأ بوصفه تحقيقاً في اتهامات مزعومة بالكسب غير المشروع سرعان ما تحول إلى حملة تشويه تدعمها المعارضة.

وتثير صراعات تركيا الحالية العديد من التساؤلات المهمة حول العلاقة اللائقة بين البيروقراطيين والمسؤولين المنتخبين في الديمقراطية التعددية. وستتطلب الإجابة عن هذه التساؤلات مناقشة تتجاوز قضايا مثل الفصل بين السلطات واستقلال القضاء، وتشرح العلاقة اللائقة بين السياسة والدين. وهنا يشكل التوصل إلى فهم واضح للسياق التاريخي للأزمة الحالية أهمية حاسمة.

عندما أصبحت تركيا دولة ديمقراطية في عام 1950، حاولت النخب الكمالية العلمانية المنتمية إلى النظام السابق تسخير قوة المؤسسة العسكرية والبيروقراطية الحكومية للسيطرة على الحكومة المنتخبة. والواقع أن المؤسسة العسكرية التركية، بدعم من السلطة القضائية، تدخلت بشكل واضح في عمل الحكومة المدنية في أعوام 1960، و1971، و1980، و1997، وفي كل مرة باسم حماية العلمانية.

وفي الرد على ذلك حَرصَت جماعات دينية مختلفة، بما في ذلك حركة غولن، على تشجيع أتباعها على تولي مناصب في الجهاز البيروقراطي للدولة والمؤسسة العسكرية. وفي تسعينيات القرن العشرين ردت الحكومات العلمانية المدعومة من قِبَل المؤسسة العسكرية الضربات، فحاولت تطهير البيروقراطيين والقادة العسكريين المتدينين: فكان من لا يتعاطى الكحول أو ترتدي إحدى الإناث من أفراد أسرته الحجاب يصبح على الفور موضع اشتباه.

ومع تطبيع الديمقراطية التركية في أعقاب فوز حزب العدالة والتنمية في عام 2002، أزيلت القيود المفروضة على تجنيد وتوظيف وترقية المواطنين المتدينين في المراتب العليا من الجهاز البيروقراطي- وهي العملية التي أفادت بشكل خاص أعضاء حركة غولن، التي كانت تتمتع بشبكات تعليمية وإعلامية وتجارية واسعة. وبدا أتباع غولن، الذين زعموا أنهم يدعمون الديمقراطية الليبرالية والشكل السمح الحديث من الإسلام الذي يتبناه حزب العدالة والتنمية، كأنهم الحلفاء الطبيعيون لحكومة أردوغان.

ولمدة عشر سنوات، لعبت الشركات المتصلة بحركة غولن دوراً معترفاً به على نطاق واسع -ومحل تقدير- في النمو الاقتصادي والتنمية في تركيا، في حين دربت المدارس التابعة لحركة غولن الطلاب على العمل في وظائف الخدمة العامة. وطالما كانت شروط توظيف وترقية البيروقراطيين تستند إلى الجدارة، فإن حزب العدالة والتنمية لم يجد مشكلة في قبول التمثيل المفرط لأتباع حركة غولن في فروع بعينها من الحكومة.

وكان قبول حركة غولن تابعاً من اعتقاد مفاده أن أعضاء الحركة سيلتزمون بشرط أساسي في الديمقراطية التعددية مفاده أن البيروقراطيين- سواء كانوا من المسلمين في تركيا، أو المورمون في الولايات المتحدة، أو البوذيين في اليابان- لا يسمحون لمعتقداتهم الدينية بإفساد التزامهم بالخدمة العامة وسيادة القانون. وما لم تتخيله الحكومة هو أن رؤية جديدة للوصاية البيروقراطية على الحكومة المدنية قد تنشأ.

ورغم أن أتباع غولن اختلفوا مع العديد من سياسات الحكومة، فإنهم كانوا إلى حد كبير يدعمون حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الثلاثة الأخيرة. وكان الجدال السياسي حول إعادة هيكلة "المدارس الخاصة الباهظة التكاليف التي تؤهل طلاب الدراسة الثانوية لاجتياز امتحانات القبول بالتعليم الجامعي" هو ما دفعهم إلى رفض الحزب تماماً.

تدير حركة غولن ربع هذه المدارس على الأقل، والتي تشكل عنصراً رئيسياً في شبكة تعليمية تابعة للحركة وتبلغ قيمتها عدة مليارات من الدولارات، وتساعدها في تجنيد الأعضاء الجدد. وبالتالي فإن أعضاء الحركة كانوا ينظرون إلى الجدال الدائر حول هذه المدارس باعتباره تحدياً مباشراً لنفوذهم.

ولكن رد فعلهم لم يكن متناسباً، خصوصاً أن خطط الحكومة لم تكن نهائية. وعلاوة على ذلك، لم يكن الاقتراح متعلقاً بحركة غولن؛ بل كان استجابة لشكاوى المواطنين بشأن الاضطرار إلى دفع رسوم باهظة لإعداد أطفالهم للالتحاق بالجامعات العامة المجانية. ولم تؤخذ حركة غولن على حين غرة؛ فقد انخرط ممثلو هذه المدارس في حوار مع المسؤولين في وزارة التعليم بعض الوقت.

وكما هي الحال في أي نظام ديمقراطي، فإن الانتقادات العامة لسياسات الحكومة التركية أمر طبيعي وصحي. ولكن المحاولات التي بذلها أعضاء السلك القضائي والشرطة المنحازين إلى حركة غولن لابتزاز وتهديد الحكومة ومساومتها بشكل غير قانوني غير مقبولة.

والآن الأمر متروك للمحاكم لكي تستخلص الحقيقة بشأن الفساد بين "الموظفين العموميين" في تركيا. ولكن كل الدلائل تشير إلى حملة سياسية منسقة من جانب أتباع غولن، بما في ذلك كبار مدعي العموم المتورطين في قضايا الفساد الأخيرة ووسائل الإعلام الموالية لحركة غولن التي دافعت باستماتة عن نزاهة مدعي العموم (رغم المخالفات العديدة -مثل عمليات التنصت المكثفة غير المرخصة قانوناً- التي تم الكشف عنها). فضلاً عن ذلك فإن مجموعة منسقة داخل السلطة القضائية يشتبه في إقدامها على زرع أدلة زائفة- وهي الادعاءات التي أدت إلى الدعوات المطالبة بإعادة محاكمة أفراد في المؤسسة العسكرية.

وهذا لا يعني بكل تأكيد أنه لم تكن هناك محاولات انقلابية من قِبَل أفراد في المؤسسة العسكرية في الماضي أو قضايا خاصة بجرائم فساد ارتكبها ساسة وبيروقراطيون. الأمر المهم هنا هو أن تركيا تحتاج إلى إصلاحات قضائية تفضي إلى إزالة احتمال نشوء عصابات منظمة تستغل سلطاتها الدستورية لتحقيق أهدافها ومصالحها الضيقة.

وهذا خط أحمر بالنسبة إلى أي نظام ديمقراطي. فلابد أن يتمتع المواطنون الأفراد بالحرية في الحياة وفقاً لمعتقداتهم؛ ولكن لا ينبغي أن يُسمَح لرؤية عَقَدية غير خاضعة للمساءلة بتشكيل سلوكهم كموظفين مدنيين وبيروقراطيين.

وفي عموم الأمر، لابد أن يكون الجدال بشأن حركة غولن بمنزلة فرصة لتوضيح العلاقة بين الدين والسياسة، في حين يعمل على تذكير عامة الناس في تركيا- والبلدان ذات الأغلبية المسلمة في مختلف أنحاء المنطقة- بالقيم الديمقراطية الأساسية التي مكنت تركيا من التطور والازدهار.

* كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان.
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»